

الحاضر والمستقبل

المساواة بين الجنسين والسلام والأمن في عالم كوفيد-19

إحاطة عن دولة فلسطين

مقدمة

أطلق مشروع "بين الحاضر والمستقبل: المساواة بين الجنسين والسلام والأمن في عالم كوفيد-19" من قبل منظمة العمل الجنساني من أجل السلام والأمن (GAPS)، وقد عملت منظمة ميرسي كور (Mercy Corps) مع مؤسسة وكالات التنمية الدولية (AIDA) ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) لإنتاج تقرير عن فلسطين تم إصداره في يناير 2021، يشمل الفترة بين مارس ونوفمبر لعام 2020. ويحدد التقرير تأثير جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين والسلام والأمن، ويقدم توصيات للاستجابة للجائحة بالإضافة إلى الأزمات المستقبلية.

وقد أجرت مؤسسة وكالات التنمية الدولية ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مقابلات مع 22 منظمة تعمل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة لتقييم الآثار المباشرة والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 على حقوق النساء والفتيات والسلام والأمن. أظهرت هذه المقابلات، إلى جانب المراجعة المكتبية المتعمقة للتقييمات والتقارير المنشورة، أن النساء والفتيات تأثرن بشدة بهذه الجائحة، خاصة أثناء عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة. وأوضح التحليل أن احتياجات النساء والفتيات لم تكن أولوية في خطة استجابة الحكومة الفلسطينية، مما أدى إلى زيادة عدم المساواة القائمة بالفعل.

وبعد نشر التقرير، عقد شركاء المشروع عدة جلسات نقاش عامة وخاصة مع الجهات المعنية الرئيسية بما في ذلك وزارة شؤون المرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تضمنت هذه المناقشات أسئلة حول التوصيات الست الواردة في التقرير بالإضافة إلى مناقشات حول توصيات إضافية محتملة بناءً على التغييرات في حالة الطوارئ في فلسطين.

تحديث عن حالة جائحة كوفيد-19 والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين في فلسطين منذ نوفمبر 2020

تحديثات عن جائحة كوفيد-19

تم الإعلان عن حالة الطوارئ الأولى للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في 5 مارس 2020 و19 مارس 2020 على التوالي. ومنذ شهر مارس، تم إغلاق جميع المناطق في أوقات مختلفة اعتماداً على الزيادة في الحالات. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية عن إجمالي 184,999 حالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 5 مارس 2020 حتى 10 فبراير 2021. وهذا يمثل زيادة قدرها 102,219 حالة مقارنة بالعدد المذكور في الإحاطة، وهو ما يعكس الحالات حتى 21 نوفمبر 2020. وفقاً لبيانات وزارة الصحة التابعة للحكومة الفلسطينية، فإن 50 بالمائة من الحالات من النساء والفتيات. وقد أعلنت وزارة الصحة الإسرائيلية عن إجمالي 691,111 حالة حتى 10 فبراير 2021 في إسرائيل، بما في ذلك القدس، و 5,163 حالة وفاة.

وفي ظل ازدياد أعداد الحالات في أواخر نوفمبر 2020 في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، أعيد فرض الإغلاق مرة أخرى. في الضفة الغربية وقطاع غزة، فرضت عمليات إغلاق جزئية في بداية شهر ديسمبر 2020، وشملت منه التنقل بين المحافظات وإغلاق تام ليلاً وفي نهاية الأسبوع. ولا تزال عمليات الإغلاق هذه سارية في الضفة الغربية حتى 24 فبراير 2021، لكنها رُفعت في غزة في 4 فبراير 2021. كما فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقاً عاماً على إسرائيل والقدس الشرقية بين 27 ديسمبر 2020 و7 فبراير 2021.

بدأت إسرائيل عملية التطعيم لمواطنيها في ديسمبر 2020. وتقود إسرائيل العالم في معدل التطعيم للفرد الواحد، حيث تلقى 30.7 في المائة من السكان جرعتين من لقاح فايزر بحلول 19 فبراير 2020. وفي غضون ذلك، تهدف الحكومة الفلسطينية إلى بدء حملة التطعيم بحلول منتصف فبراير، معتمدةً بشكل أساسي على لقاح سيوتيك وإمدادات من مبادرة كوفاكس (COVAX). وعلى الرغم من الضغوط الدولية، رفضت إسرائيل حتى الآن تمديد حملة التطعيم للفلسطينيين، بما يتجاوز النقل الإنساني لبضعة آلاف من الجرعات. وبالتالي، تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة فترة ممتدة من الأزمة الناجمة عن فيروس كوفيد-19، مع عدم وجود إطار زمني لتجاوزها.

يجب أن يواصل المجتمع الدولي التأكيد علنًا على أنَّ الاستجابات لجائحة كوفيد-19 يجب أن تستند إلى الحق في الحصول على أعلى مستوى يمكن الوصول إليه من خدمات الصحة البدنية والنفسية، دون أي تمييز.

مسؤوليات سلطة الاحتلال

بين شهريّ نوفمبر 2020 وفبراير 2021، استمرت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بل وزادت. لقد كانت هناك زيادة في هدم المباني والتهديدات بالترحيل القسري لمناطق في الضفة الغربية. وفي 3 نوفمبر 2020، تم الإبلاغ عن أكبر حادثة هدم جماعي منذ أن أنشأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قاعدة بيانات الهدم في عام 2009 في حمصة البقيع في وادي الأردن. وأسفر ذلك عن نزوح 73 فردًا بينهم 41 طفلًا. واستهدفت المنطقة نفسها مرة أخرى بسلسلة من المدهامات في أوائل فبراير 2020، مما أدى إلى نزوح ما لا يقل عن 55 شخصًا، من بينهم 32 طفلًا.

لذلك، يجب على المجتمع الدولي التأكيد من أن إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، تلتزم بقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تشمل توفير الوصول - دون عوائق - للمساعدات والخدمات الإنسانية وضمان حصول جميع الأشخاص الواقعيين تحت نير الاحتلال على الرعاية الصحية دون قيود.

مشاركة المرأة

لا تزال مشاركة المرأة في صنع القرار أولوية في فلسطين. في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أفادت المنظمات أنَّ مشاركة المرأة في صنع القرار لم تحسن أثناء إعداد وتنفيذ الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وذكرت معظم المنظمات التي تمت مقابلتها أنه في الأشهر الثلاثة الأولى من حالة الطوارئ بسبب جائحة كوفيد-19 لم يتم الاتصال بها للمشاركة في تخطيط الاستجابة وتنفيذها. وبعد الأشهر الثلاثة الأولى، أخذت بعض المنظمات زمام المبادرة بنفسها ودعت إلى مشاركتها. وبناء على قرار وزارة الحكم المحلي بتشكيل لجان استجابة محلية، بلغت نسبة المشاركة الإجمالية للمرأة في هذه اللجان 16 بالمائة، بينما ظلت مشاركة المرأة في قطاع غزة منخفضة للغاية. كما ظلت مشاركة المرأة في اللجان الوطنية والعالية المستوى منخفضة للغاية.

يجب أن تضمن الحكومة الفلسطينية المشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرار على أساس قوانينها الداخلية والقانون الدولي. وقد صادقت الحكومة الفلسطينية على **اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)** في عام 2014، وهو واجب ذلك فقد وافقت الحكومة الفلسطينية على اتخاذ جميع التدابير المناسبة "لضمان تمكين المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة على قدم المساواة، وتكافؤ الفرص، بما في ذلك الحق في التصويت والترشح للانتخابات، وكذلك التعليم والصحة والتوظيف".

ومنذ نشر الإحاطة الخاصة بدولة فلسطين، أعلنت الحكومة الفلسطينية عن إجراء انتخابات وطنية للهيئة التشريعية في مايو 2021 وانتخابات رئاسية في يوليو 2021. وإذا تم إجراء هذه الانتخابات كما هو مخطط لها، ستكون هذه أول انتخابات وطنية منذ عام 2006. وقد أبرزت المناقشات الأخيرة مع الجهات المعنية الرئيسية أهمية التركيز على مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة وضمان وجود قائمة كبيرة من المرشحات. وبناءً على التعديلات الأخيرة لقانون الانتخابات الفلسطينية، تم رفع حصة مشاركة المرأة في قوائم المرشحين من 20% إلى 26%.

العنف القائم على الجنس (النوع الاجتماعي)

لم تطرأ تغييرات كبيرة على العنف القائم على الجنس (النوع الاجتماعي) في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين شهريّ نوفمبر 2020 وفبراير 2021. وفقًا للبيانات التي نشرتها منظمة "سوا"، فإنَّ الأسباب الرئيسية الثلاثة لطلبات المساعدة أثناء جائحة كوفيد-19 هي الصحة النفسية، العنف وسوء المعاملة، وعلاقات الأقربان والعلاقات الأسرية. وأشارت المناقشات مع الجهات المعنية إلى أنَّ القضية الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار هي توافر الخدمات في أوقات الإغلاق وفرض قيود على الحركة، وهذا يشمل وجود عاملين في مجال حماية الأسرة في الميدان للوصول إلى الضحايا وتقديم الدعم اللازم للأفراد غير القادرين على استخدام الخدمات المُقدمة عبر الإنترنت والهاتف.

ومن القضايا الأخرى التي تمت مناقشتها هي تأثير غلق المحاكم أثناء فترات الإغلاق. فقد أشارت بعض المنظمات إلى أن هذا قد شجّع الجناة بشكل غير مباشر على ارتكاب المزيد من الجرائم مع التوقف المؤقت لنظام المساءلة والعدالة. وقد أدى ذلك إلى توقف القضايا المفتوحة مؤقتًا، وفي كثير من الحالات ترك الضحايا مع المعتدين لفترة أطول. وبناءً على ذلك، فمن الأهمية العمل على خطط لضمان استمرارية خدمات محكمة الأسرة للنساء والأطفال في أوقات الإغلاق، حتى لو كان ذلك افتراضيًا.

وقد أبرزت المناقشات مع الجهات المعنية الرئيسية أهمية تدريب الموظفين الذين يقدمون خدمات الدعم. وكما ذكرنا سابقاً، ازداد عدد مقدمي الخدمات وتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية عبر خطوط الهاتف المجانية ووسائل التواصل الاجتماعي خلال حالة الطوارئ أثناء جائحة كوفيد-19، حيث لم يكن لدى الموظفين وأولئك الذين تم تعيينهم الخبرة الكافية للتعامل مع حالات الطوارئ. لذلك، يجب أن يكون هناك تدريب في جميع الأوقات لموظفي الطوارئ ليكونوا مستعدين لتقديم دعم عالي الجودة أثناء حالات الطوارئ.

الدعم الاقتصادي

لا يزال الدعم الاقتصادي للنساء والفتيات وتعيضات العمل غير المدفوع من الأولويات في فلسطين. شاركت المناقشات بعض الأفكار حول الأعباء المضافة على النساء أثناء أوقات الدراسة عبر الإنترنت لأطفالهن، والتي كانت صعبة بشكل خاص على المناطق ذات الاتصالات الضعيفة بالكهرباء والإنترنت. كما أضاف التعليم المنزلي عبئاً اقتصادياً على الأسر لتوفير الأجهزة الإلكترونية لأطفالهم.

الفئات الأكثر تهميشاً

منذ إصدار الإحاطة الخاصة بدولة فلسطين، كان هناك قدر ضئيل من التحسن في دعم الفئات الأكثر تهميشاً (والتي تشمل اللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية) من الحكومة الفلسطينية والجهات الإنسانية الفاعلة.

ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا)، المسؤولة عن تقديم الخدمات إلى 2.2 مليون لاجئ فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تواجه أزمة مالية تحد من قدرتها على تقديم الخدمات الفعالة. وقد طالبت منظمة "الأونروا" بتوفير 231 مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية القصوى للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن التطورات التي لوحظت أنه نظراً لأن عمليات الإغلاق الحالية في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة تسمح ببعض التنقلات خلال أيام الأسبوع، فقد تمكنت مراكز إعادة التأهيل من فتح وتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا تزال الرعاية الصحية تمثل تحدياً لهذه الفئة من السكان. ومنذ بداية أكتوبر 2020، قاد الائتلاف الفلسطيني للإعاقة وقفات احتجاجية واعتصامات داخل مكاتب المجلس التشريعي الفلسطيني للمطالبة بتأمين صحي شامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وبعد 63 يوماً من الاحتجاجات، استجابت الحكومة الفلسطينية للدعوات وأعلنت عن خطط تأمين صحي معززة.

لم يكن هناك تقدم في ضمان حصول مقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية على الدعم الذي يحتاجون إليه، لا سيما خدمات الصحة النفسية والوقت الكافي للراحة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون مقدمو الخدمات في الخطوط الأمامية في طليعة الصفوف لتلقي لقاح كوفيد-19.

التوصيات

التوصية الأولى: يجب على الحكومة الفلسطينية إشراك النساء والمنظمات والشبكات والمجموعات الشبابية التي تمثلهن في التخطيط للاستجابة لحالات الطوارئ وتنفيذها لضمان تلبية حقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 5 من تقرير الدولة)

التوصية الثانية: يجب على الحكومة الفلسطينية اعتماد منظومة حماية شاملة وضمان توفير خدمات للوقاية ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي واستمرار آليات الاحالة في أوقات الطوارئ، بما فيها القيود على الحركة. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 6 من تقرير الدولة)

التوصية الثالثة: يجب على الحكومة الفلسطينية ومجتمع المانحين تقديم الدعم الاقتصادي للمرأة في حالات الطوارئ والتأكد من أن الاستجابات تراعي الفوارق بين الجنسين من خلال الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الخاصة بالنساء والفتيات، بما فيها التعويض عن العمل غير مدفوع الأجر والاستثمار في مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 7 من تقرير الدولة)

التوصية الرابعة: يجب على الحكومة الفلسطينية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني ضمان تلبية احتياجات الفئات الأكثر تهميشاً في حالات الطوارئ (لا سيما اللاجئين والأشخاص ذوو الإعاقة والمستجيبون في الخطوط الأمامية) من خلال تمويل المنظمات التي تدعم هذه الفئات، ودعم الفئات الأكثر تهميشاً، وضمان استمرارية خدمات إعادة التأهيل. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 8 من تقرير الدولة)

التوصية الخامسة: وفقاً للقانون الدولي، يجب أن تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن صحة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك توفير الوصول - دون عوائق - للمساعدات والخدمات الإنسانية وضمان حصول جميع الأشخاص على الرعاية الصحية دون قيود. ويجب على المجتمع الدولي التأكيد علناً على أن الاستجابات لجائحة كوفيد-19 يجب أن تستند إلى الحق في الحصول على أعلى مستوى يمكن الوصول إليه من خدمات الصحة الجسدية والنفسية، دون تمييز، وأن حكومة إسرائيل والحكومة الفلسطينية يجب أن تتعاونوا لتحقيق هذا الهدف. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 9 من تقرير الدولة)

التوصية السادسة: يجب على مجتمع المانحين زيادة التمويل المقدم لمعالجة الأزمة المالية في فلسطين، وإعطاء الأولوية للصحة، بما فيها الصحة النفسية والحماية والاقتصاد، وضمان تحقيق هذه الاستجابة على أساس المساواة بين الجنسين. ويجب أن يضمن الدعم المقدم تحقيق استجابة شاملة متعددة القطاعات في الضفة الغربية وقطاع غزة بأولويات محددة ذاتيًا. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 10 من تقرير الدولة)

الشركاء

ميرسي كور (Mercy Corps) مؤسسة دولية غير حكومية تعمل في أكثر من أربعين دولة للتخفيف من المعاناة والفقر والقمع من خلال مساعدة الناس على بناء مجتمعات آمنة ومنتجة وعادلة. تنفذ المؤسسة برامج إنسانية وإمائية في فلسطين منذ أكثر من ثلاثين عامًا. لدى ميرسي كور فلسطين مكاتب في القدس الشرقية، الضفة الغربية، وقطاع غزة.

مؤسسة وكالات التنمية الدولية (AIDA) هي هيئة ذات عضوية ومنتدى تنسيقي لأكثر من 80 منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنشاط منذ العام 1967، وهي واحدة من أقدم آليات تنسيق المنظمات غير الحكومية الدولية في العالم. ويكتسب هذا التنسيق، المهم في أي سياق للمساعدة / التنمية، أهمية إضافية في البيئة السياسية المعقدة للأراضي الفلسطينية المحتلة.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي هو منظمة فلسطينية غير حكومية نسوية تعمل على حماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها في إطار الآليات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويهدف المركز إلى معالجة أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني وعواقبه، بالإضافة إلى الآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي لزيادة العسكرة المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي.

منظمة العمل الجنساني من أجل السلام والأمن (Gaps) هي شبكة المجتمع المدني للمرأة والسلام والأمن في المملكة المتحدة. ونحن منظمة ذات عضوية في المنظمات غير الحكومية في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية وبناء السلام. لقد تأسسنا لتعزيز حقوق المرأة والسلام والأمن، لا سيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. وتعمل المنظمة على حث حكومة المملكة المتحدة على الامتثال لالتزاماتها الدولية تجاه النساء والفتيات في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم.

* هذا التقرير مستقل، أُعد بتكليف وتمويل من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية. إلا أن الآراء المطروحة لا تعبر بالضرورة عن سياسات حكومة المملكة المتحدة.

This report is funded by:



HM Government

